وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

فرقة البحث PRFU

حماية الفضاء السيبراني من الهجمات الالكترونية

والتنسيق مع مخبر

الدراسات والبحوث في القانون والإدارة والتنمية الإدارية

ينظم الملتقى الوطني الموسوم:

الجرائم السيبرانية و مقتضيات السيادة و الأمن الوطنيين

الآثار ، التداعيات و استراتيجيات المواجهة

حضوريا وعن بعد يوم الاحد : 23 جوان 2024

قاعة المحاضرات الكبرى مولود بديار

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د بودلاعة عمار

مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة

مدير الملتقى

أ.د لجلط فواز

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

المشرف العام: أ.د. بوخرص عبد العزيز

رئيس الملتقى: د. كمال داود

الديباجة

بالرغم من التشابك والاعتماد المتبادل الذي أصبح سمة بارزة في المعاملات الدولية اليوم، والذي مس مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، بسبب تزايد استخدامات التكنولوجيا الرقمية وتسارع مجتمع المعرفة، إلا أن الفضاء السيبراني بقدر ما ساهم في بناء فرص للأفراد والمؤسسات والفواعل الدولية وغير الدولية، بقدر ما أفرز كذلك تهديدات ومخاطر جسيمة وطنيا وإقليميا ودوليا، تجمع مختلف المؤشرات الصادرة عن المنظمات والتقارير الدولية عن حجم الخسائر والأضرار التي تسببت فيها.

في هذا الإطار، يبين تشخيص الواقع الذي يكتنف البيئة الرقمية، عن تزايد مشاركة فواعل الجريمة المنظمة في الفضاء السيبراني، من خلال مختلف أنماط الإرهاب الالكتروني الذي يمس في العمق السيادة الداخلية للدولة وتماسك سلطة القرار فيها وتجانس الجماعة الوطنية ومكوناتها، فضلا عن ضرب منظومة الأمن الوطني فيها عقيدة ومؤسسات، من خلال ممارسة سياسات التضليل الالكتروني ومحاولة التشكيك في مكتسباتها وثوابتها، وفضلا عن ذلك أصبح الأمن الاقتصادي والثقافي للدولة في مواجهة مباشرة مع هذه التهديدات اللاتماثلية والافتراضية، من خلال استخدام أسلحة سيبرانية، حق في صورة فيروسات نشطة للتلاعب بالمعلومات الحساسة في الدولة وقرصنتها.

ويعزى جانب أكبر، من هذه المخاطر والتهديدات إلى الاستخدام غير المشروع للتقنيات في بناء الاصطناعي لإضعاف المناعة الأمنية للدول ومؤسساتها، فالإجرام السيبراني إذن وان تعددت صوره وأشكاله وأضراره، إلا أن المستهدف هنا وطبيعة القيم والمصالح الحيوية التي تتأثر به (السيادة والأمن)، تستدعي من مراكز البحث والمؤسسات الأمنية التفكير جديا في كيفية بناء مقتربات لمواجهة الصدمات الأمنية المزمنة التي تفرزها هذه الجرائم من أجل الوقاية منها أولا، ومكافحتها بدرجة ثانية.

انطلاقا مما سبق، تحاول إشكالية هذا الملتقى الدولي الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي آثار وتداعيات الجرائم السيبرانية على السيادة والأمن الوطني للدولة؟ وما هي استراتيجيات الوقاية من هذه الجرائم ومكافحتها؟

أهداف الملتقى:

يهدف هذا الملتقى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

أولا: التعرف على أهم المخاطر التي تمس سيادة الدولة وأمنها جراء تزايد الجرائم السيبرانية.

ثانيا: محاولة تقييم الإطار القانوني الداخلي والدولي المتعلق بالتصدي للجرائم السيبرانية، والوقوف أمام احتلالاته وثغراته، لاسيما بالنسبة للتشريع الجزائري.

ثالثا: التحسيس بأهمية الأدوار التي تلعبها مختلف مؤسسات الدولة في مكافحة الاجرام السيبراني لاسيما الأجهزة الأمنية المختلفة، القضاء، مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

رابعا: محاولة بناء إستراتيجية متكاملة للتصدي للإجرام السيبراني تشريعية وأمنية وقضائية ومجتمعية.

خامسا: الاستفادة من التجارب الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

محاور الملتقى:

المحور الأول: الجريمة السيبرانية مقاربة للمفهوم تشريعيا وتقني.

المحور الثاني: الأمن الرقمي والجريمة السيبرانية دراسة في الاسباب والتطورات.

المحور الثالث: التداعيات المباشرة و غير المباشرة للجريمة السيبرانية على السيادة والامن الوطنيين.

المحور الرابع: نحو اليات واستراتيجيات اكثر حوكمة لمواجهة الجريمة االسيبرانية.

شروط المشاركة:

- يجب أن تندرج المداخلة ضمن محاور الملتقى، مع اتسامها بالجدية والأصالة.
- أن تكون المداخلة لم يسبق عرضها أو نشرها أو المساهمة بها في فعالية علمية أخرى.
- تقبل المداخلات الثنائية والفردية.
- يتم كتابة المداخلات سواء باللغة العربية أو الأجنبية وفق قالب مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، على أن يتجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة.
- يجب على كل مشارك ذكر جامعة الانتساب، مع بيانات الاتصال به عن طريق الهاتف والبريد الالكتروني.

مواعيد هامة:

- آخر أجل لإرسال المداخلات: 15 جوان 2024.
- الرد على المداخلات المقبولة: ابتداء من 20 جوان 2024.
- تاريخ انعقاد الملتقى: 23 جوان 2024.

ترسل المداخلات إلى البريد الالكتروني:

colloque.cybercriminalite@gmail.com

رسوم المشاركة:

- بالنسبة للأساتذة والباحثين من داخل الوطن: 3000 دج.
- طلبة الدكتوراه: 1500 دج